المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

2020

ميزانية المواطن لقانون المالية المعدل

من أجل استيعاب أفضل لقانون المالية المعدل ومقتضياته

المضامين

1 السياق الدولي و الوطني في ظل جائحة كوفيد-19

2 التدابير الإستباقية لمواجهة الأزمة الصحية لكوفيد-19

3 قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

السياق الدولي

تسببت جائحة كورونا في خسائر بشرية فادحة مقرونة بتداعيات خطيرة على النشاط الاقتصادي :

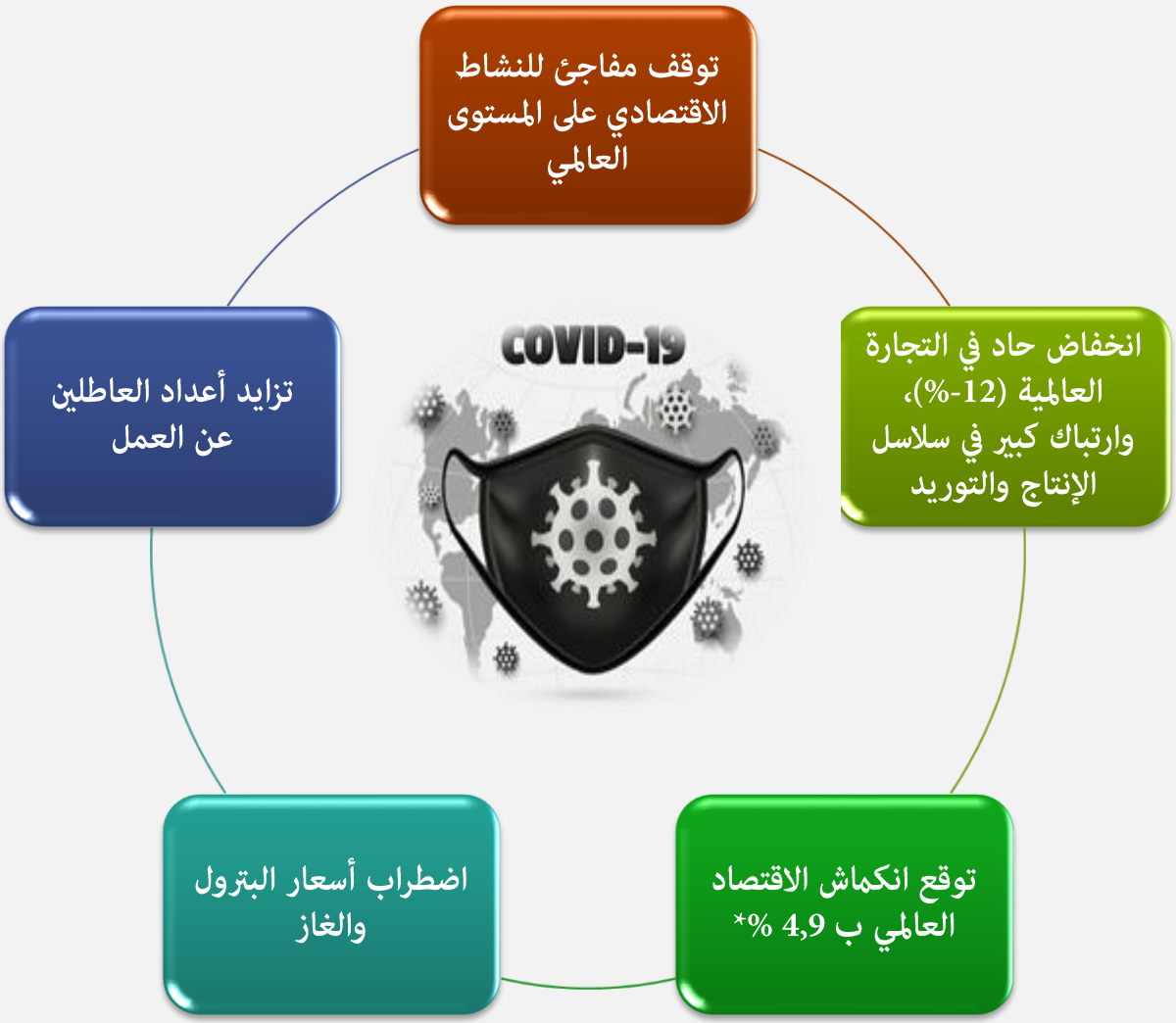

* حسب احصائيات صندوق النقد الدولي لشهر يونيو 2020

1. السياق الدولي و الوطني في ظل جائحة كوفيد-19

السياق الوطني

تضرر مجموعة من القطاعات المصدرة*:

- صناعة السيارات: **-33%**
- صناعة الطائرات: **-18,1%**
- الصناعات الإلكترونية: **-5,2%**
- النسيج والألبسة: **-34,9%**
- الفلاحة والصناعات الغذائية: **-4,3%**

انخفاض عائدات السياحة وتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج*:

- عائدات السياحة: **-33,2%**
- تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج: **-8,1%**

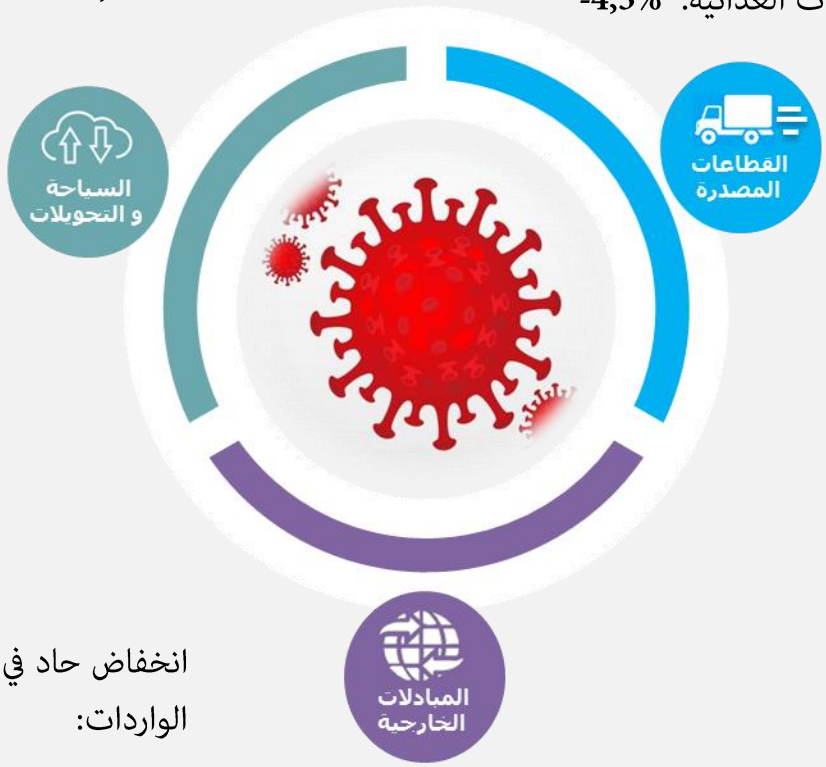

انخفاض حاد في إجمالي الصادرات وكذا في الواردات:

- الصادرات*: **-21,6%**
- الواردات*: **-22,4 %**

تأثير كبير على احتياطي بلادنا من العملة الصعبة

* نسبة التغير 2020/2019 بالتراكم حتى متم شهر يونيو

2. التدابير الاستباقية لمواجهة أزمة جائحة كوفيد-19

2مارس 2020
- تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا، وحجر فوري للمخالطين بالمُصاب

11مارس 2020
- إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات وباء كورونا فيروس المستجد وتحديد الاجراءات المواكبة

15مارس 2020
- إغلاق الحدود

17مارس 2020
- إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا "كوفيد-19"، تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

20مارس 2020
- دخول حالة الطوارئ الصحية حيز التنفيذ

مارس-يونيو 2020
- اتخاذ مجموعة من الإجراءات لفائدة المستخدمين والمقاولات
- دعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل
- تعبئة التمويلات الخارجية للحفاظ على احتياطي بلادنا من العملة الصعبة

6 يوليوز 2020
- المصادقة على التوجهات العامة لمشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 بالمجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك حفظه الله

8 يوليوز 2020
- إيداع مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 بالبرلمان

20 يوليوز 2020
- المصادقة على مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

لجنة اليقظة الاقتصادية

المهام

تعمل هذه اللجنة من جهة، من خلال آليات مضبوطة للتتبع والتقييم، برصد آني للوضعية الاقتصادية الوطنية، كما تعمل من جهة أخرى على تحديد الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر عرضة للصدمات الناجمة عن أزمة كورونا

الأعضاء

تضم لجنة اليقظة الاقتصادية، والذي يقوم **وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة** بتنسيق أشغالها، بين أعضائها كل من:

- وزارة الداخلية
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- وزارة الصحة
- وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي
- وزارة الشغل والإدماج المهني
- بنك المغرب
- المجموعة المهنية لبنوك المغرب
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب
- جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات
- جامعة غرف الصناعة التقليدية

الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19

الموارد : 33,7 مليار درهم*

- **الميزانية العامة: 10 ملايير درهم**
- **الفاعلون المؤسساتيون والقطاع الخاص والمواطنون: 21,5 مليار درهم**
- **ميزانيات الجهات: 1,5 مليار درهم**

النفقات:

29,6 مليار درهم*

24,6 مليار درهم تم صرفها :

- **2,2 مليار درهم لفائدة قطاع الصحة:** اقتناء المعدات الطبية ومعدات المستشفيات (أكثر من 1.200 سرير للإنعاش، 600 جهاز للتنفس، ما يفوق 1.000.000 عدة للكشف"kits de test"، عدد من أجهزة الأشعة...) واقتناء الأدوية (المواد الصيدلانية والمواد الاستهلاكية الطبية والغازات الطبية...) وتعزيز قدرات وزارة الصحة (تعويضات لمهنيي الصحة، التعقيم والتنظيف والوقود....)؛
- **22,4 مليار درهم كمساعدات مالية:** لفائدة حوالي 950 ألف أجير مصرح به في الضمان الاجتماعي لفائدة 5 ملايين أسرة عاملة في القطاع غير المهيكل، 45% منها بالعالم القروي.

5 ملايير درهم مخصصة لصندوق الضمان المركزي.

* إلى حدود 20 يوليوز 2020

الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19

عملية "تضامن" للدعم المؤقت للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل المتضررة من فيروس كورونا

تم تخصيص مبلغ إجمالي يناهز 16,15 مليار درهم من موارد الصندوق

الهدف

مساعدة مالية على ثلاث دفعات تقدمها الدولة لفائدة الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل والذين فقدوا عملهم أو توقف نشاطهم المهني جراء جائحة كورونا، حيث تم جرد المستفيدين وفق مرحلتين.

وتحدد هذه المساعدة المالية على النحو التالي:

- 800 درهم للأسرة المكونة من فردين أو أقل
- 1000 درهم للأسرة المكونة من ثلاث إلى أربع أفراد
- 1200 درهم للأسرة التي يتعدى عدد أفرادها أربعة أشخاص

الدفعة 1	الدفعة 2	معالجة الشكايات	الدفعة 3*
ابتداء من 6 أبريل 2020	ابتداء من 14 ماي 2020	ابتداء من 21 ماي 2020	ابتداء من 18 يوليوز 2020
حوالي **4,3 مليون أسرة** متضررة	حوالي **4,2 مليون أسرة** متضررة	حوالي **2,5 مليون أسرة** متضررة	حوالي **4,9 مليون أسرة** متضررة

* إلى حدود فاتح غشت 2020

الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19

عملية دعم الأجراء الموقوفون مؤقتا عن العمل والمصرح بهم لدى لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تم تخصيص مبلغ إجمالي يناهز 6,27 مليار درهم من موارد الصندوق

الهدف

منح تعويض شهري جزافي صافي قدره 2.000 درهم، برسم الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، لفائدة الأجراء والمتدربين بموجب عقود الإدماج التابعين للمشغلين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المصرح بهم من طرف المقاولات التي تضرر نشاطها بسبب جائحة فيروس كورونا" كوفيد-19 "، والمصرح بهم برسم شهر فبراير 2020. كما يستفيد هؤلاء الأجراء، برسم هذه الفترة، من التكفل بالنفقات المرتبطة بنظام التغطية الصحية الإجبارية

15 مارس-30 مارس	شهر أبريل	شهر ماي	شهر يونيو
حوالي **716.000 أجير** تم التصريح بهم من طرف حوالي 132.000 مقاولة التكلفة: حوالي **مليار درهم**	حوالي **894.000 أجير**، تم التصريح بهم من طرف حوالي 125.000 مقاولة التكلفة: حوالي **ملياري درهم**	حوالي **903.000 أجير** تم التصريح بهم من طرف حوالي 125.000 مقاولة التكلفة: حوالي **ملياري درهم**	حوالي **594.000 أجير** سيتم التصريح بهم من طرف حوالي 95.000 مقاولة التكلفة: حوالي **1,27 مليار درهم**

التخفيف من آثار الأزمة والحفاظ على مناصب الشغل

تخفيف التحملات

- تعويض الأجراء المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- تعليق أداء **التحملات الاجتماعية** إلى غاية 30 يونيو 2020، مع الإبقاء على الخدمات المتعلقة بالتأمين الاجباري عن المرض والتعويضات العائلية؛
- تأجيل سداد القروض البنكية، الذي بلغ عدد المستفيدين منه حوالي 500 ألف مستفيد؛
- تأجيل وضع التصريحات الضريبية لشهر أبريل بالنسبة للأشخاص المعنويين والأشخاص الذاتيين؛
- تجنيب المقاولات الحاصلة على صفقات عمومية، غرامات التأخير في الإنجاز الذي لا تتحمل مسؤوليته.

تمويل متطلبات رأس المال المتداول

- **ضمان أوكسجين:** ما يفوق 48 ألف* مقاولة بمبلغ إجمالي يناهز 17,5 مليار درهم، حوالي 89% منها لفائدة المقاولات الصغيرة جدًا التي لا يتجاوز رقم معاملاتها 10 مليون درهم؛
- **ضمان إقلاع وإقلاع المقاولات الصغيرة جدا:** حوالي 8 ألاف** مقاولة بمبلغ إجمالي يناهز 12 مليار درهم؛
- **تسريع أداء المستحقات:** من طرف الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

* إلى غاية 24 يوليوز 2020

** إلى غاية 26 يوليوز 2020

تعبئة التمويلات الخارجية: 4,5 مليار دولار

3,2 مليار دولار	في إطار خط الوقاية والسيولة(LPL) مع صندوق النقد الدولي
275 مليون دولار	من خلال الخط الوقائي ضد المخاطر الكارثية مع البنك الدولي
1 مليار دولار	تمت تعبئتها لدى الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف

الحفاظ على الاحتياطي من العملة الصعبة في مستوى يضمن تغطية أكثر من 6 أشهر من الواردات

3. قانون المالية المعدل برسم السنة المالية 2020

تم اللجوء وللأول مرة إلى اعتماد قانون مالي معدل منذ دخول القانون التنظيمي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية حيز التنفيذ سنة 2016....

....نظرا للتغير على مستوى الفرضيات التي بني على أساسها قانون المالية للسنة المالية 2020 في ظل انشار جائحة كوفيد-19، والذي أدى إلى أزمة اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق على المستوى العالمي...

... ونظرا للتراجع على مستوى الموارد وكذا لضعف التساقطات المطرية وآثارها السلبية على النمو الفلاحي سنة 2020...

... ونظرا لضرورة توفير الهوامش الضرورية على مستوى النفقات من اجل دعم استئناف النشاط الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل.

فرضيات مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

	مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020	قانون المالية لسنة 2020
نمو الناتج الداخلي الخام	-5%	3,7%
محصول الحبوب	30 مليون قنطار	70 مليون قنطار
سعر البوتان	290 دولار للطن	350 دولار للطن
الطلب الدولي الموجه للمغرب (دون احتساب منتوجات الفوسفاط ومشتقاته)	%20	%3,5

مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي

الحفاظ على مناصب الشغل

تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية

مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي

1) تنزيل تدابير تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل قطاع على حدة، في ارتباط بحجم الضرر الذي تكبده جراء الأزمة، والفترة اللازمة لاستعادة نشاطه. وسيتم ذلك في إطار اتفاقيات قطاعية؛

2) تخصيص **5 ملايير درهم لمواكبة تفعيل آليات الضمان**، لفائدة كل أصناف الشركات بما في ذلك المقاولات العمومية : سعر فائدة لايتجاوز 3,5%، مدة سداد على7 سنوات مع فترة إعفاء لمدة سنتين، ضمان من الدولة يتراوح بين 80% و90% والذي يصل إلى 95% بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا؛

3) **إطلاق إصلاح مؤسساتي لصندوق الضمان المركزي** من خلال تعديل القانون المؤطر للصندوق بملائمته مع أفضل الممارسات على المستوى الدولي وتحسين حكامته وتحديث التدبير المالي لالتزاماته وتكييف هيئاته الإدارية التدبيرية والرقابية؛

4) تعزيز دينامية الاستثمار العمومي عبر الرفع من الغلاف المالي بقيمة 7،5 مليار درهم؛

5) تخصيص مبلغ 15 مليار درهم، من أجل تسريع استعادة الاقتصاد الوطني لديناميته؛

6) إيلاء اهتمام خاص لتشجيع استهلاك المنتوج المحلي عبر تفعيل الأفضلية الوطنية بالنسبة للمقاولات الوطنية والمواد والمنتوجات مغربية المنشأ في إطار الصفقات العمومية والرفع من رسوم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات المكتملة الصنع الموجهة للاستهلاك من 30% إلى 40%، لتعزيز حماية الإنتاج الوطني، وتشجيع تعويض الواردات بالمنتوج المحلي.

الحفاظ على مناصب الشغل

1) الاستمرار في المواكبة الاجتماعية والاقتصادية للقطاعات التي ستعرف صعوبات حتى بعد رفع الحجر الصحي، وذلك طبقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله؛

2) تفعيل المواكبة الخاصة لمختلف القطاعات، في إطار تعاقدي، مع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين، مع ربط الاستفادة من الدعم المخصص لاستئناف النشاط الاقتصادي، بالحفاظ على 80% من الأجراء المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتسوية وضعية المستخدمين غير المصرح بهم.

تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية

1) تقوية مناخ الأعمال عبر تسريع ورش تبسيط المساطر ورقمنتها؛

2) تسريع اعتماد وتنزيل ميثاق المرافق العمومية؛

3) تعزيز الإدماج المالي بتعميم الأداء عبر الوسائل الإلكترونية.

أهم تدابير قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

- تمكين المقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن عشرين (20) مليون درهم، وكذا الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل برسم دخولهم المهنية المتعلقة بسنة 2019 والمحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية او نظام النتيجة الصافية المبسطة أو برسم دخولهم الفلاحية أو هما معا من الإبراء من الزيادات والغرامات والذعائر المتعلقة:

  - ✓ بالإقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة برسم سنة 2019، الذي تم الإدلاء بها على أبعد تقدير بتاريخ 30 يونيو 2020؛
  - ✓ وبالأداء التلقائي للواجبات المستحقة والذي يتم على أبعد تقدير بتاريخ 30 سبتمبر 2020.

- تمكين الخاضعين للضريبة الذين يزاولون نشاطهم بالنسبة للسنة أو السنوات المحاسبية التي كانت موضوع الفحص و لا زال لم يتم في شأنها تبليغ تصحيح أسس الضريبة بموجب إحدى المساطر المنصوص عليها في المادتين 220 و 221 من المدونة العامة للضرائب، من تسوية وضعيتهم من خلال الإدلاء لإدارة الضرائب بإقرار تصحيحي برسم السنوات المحاسبية المختتمة خلال 2016 و2017 و2018؛

- تشجيع الأداء بواسطة الهاتف النقال من خلال عدم الأخذ بعين الاعتبار في احتساب الضريبة، خلال خمس سنوات متتالية، مبلغ رقم المعاملات المحقق عن طريق هذه الآلية؛

- إعفاء الامتيازات والعلاوات الممنوحة للمستخدمين على شكل شيكات سياحية مع تحديد شروط هذا الإعفاء بنص تنظيمي؛

- إقرار بمثابة تكاليف قابلة للخصم، وتوزيعها على عدة سنوات محاسبية، المبالغ المدفوعة في شكل مساهمات أو هبات أو وصايا، من قبل المنشآت الخاضعة للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية أو الفلاحية او هما معا، المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، لفائدة الدولة ؛

- الاعفاء من واجبات التسجيل فيما يخص اقتناء السكن ذو القيمة العقارية المخفضة والسكن الاجتماعي، خلال الفترة الممتدة من تاريخ نشر قانون المالية المعدل هذا بالجريدة الرسمية إلى غاية 31 ديسمبر 2020؛

أهم تدابير قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

- تخفيض واجبات التسجيل المطبقة على اقتناء محلات مبنية معدة للسكن أو أراضي فضاء مخصصة لبناء محلات للسكن، مع الرفع من الأساس الكلي الخاضع لواجبات التسجيل من 1.000.000 درهم إلى 2.500.000 درهم بالنسبة للاقتناءات المستفيدة من هذا التخفيض، والمنجزة خلال الفترة الممتدة من تاريخ نشر قانون المالية المعدل هذا بالجريدة الرسمية إلى غاية 31 ديسمبر 2020؛

- إدراج نفس المقتضى المتعلق بالمساهمة الإبرائية موضوع المادة 7 المكررة من قانون المالية للسنة المالية 2020، برسم الغرامات المالية المتعلقة بعوارض الأداء مهما كان ترتيبها والتي لم تتم تسويتها بالنسبة للشيكات المقدمة للأداء من فاتح يناير 2020 الى غاية تاريخ نشر قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020 بالجريدة الرسمية؛

- تمديد آجال مجموعة من التدابير، بما فيها التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها بموجب قانون المالية للسنة المالية 2020:

  - ✓ إلى غاية 15 ديسمبر 2020، فيما يخص الإقرار التصحيحي التلقائي بالنسبة للخاضعين للضريبة؛
  - ✓ إلى غاية 31 ديسمبر 2020، فيما يخص مسطرة تسوية الوضعية الجبائية للملزمين الذين لم يدلو بإقرارهم السنوي بمجموع الدخل برسم الدخول العقارية برسم السنوات السابقة غير المتقادمة؛
  - ✓ إلى غاية 15 ديسمبر 2020، بالنسبة للتسوية الطوعية، للوضعية الضريبية للأشخاص الذاتيين، برسم الموجودات المحتفظ بها في شكل أوراق بنكية أو منقولات أو عقارات غير المخصصة لغرض مهني أو برسم السلفات المدرجة في الحسابات الجارية للشركاء أو في حساب المستغل والقروض الممنوحة للغير؛
  - ✓ لمدة سنة إضافية بالنسبة للمنعشين العقاريين الذين أبرموا مع الدولة اتفاقيات من أجل إنجاز برامج بناء مساكن اجتماعية والذين حصلوا على رخصة بناء قبل تاريخ بداية حالة الطوارئ الصحية؛
  - ✓ لمدة سنة إضافية من أجل إنجاز عمليات بناء مؤسسات فندقية فيما يخص الأراضي المقتناة لهذا الغرض قبل إعلان حالة الطوارئ الصحية؛
  - ✓ لمدة سنة إضافية للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمنشآت التي تقوم بإنجاز مشاريع استثمارية في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة والتي لم تستوف أجل 36 شهرا، قبل تاريخ إعلان حالة الطوارئ الصحية.

- المصادقة على تسعة مراسيم من بينها المرسوم المتعلق بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا «كوفيد-19».

جدول التوازن الميزانياتي لقانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

بألاف الدراهم

	قانون المالية المعدل 2020	قانون المالية 2020	التغيرات المطلقة	التغيرات ب %
الموارد العادية	**212 363 734**	**257 043 001**	**-44 679 267**	-17,38%
المداخيل الضريبية	**189 994 603**	**233 373 290**	**-43 378 687**	-18,59%
الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة	85 957 933	103 947 734	-17 989 801	**-17,31%**
الضرائب غير المباشرة	83 424 648	102 241 665	-18 817 017	**-18,40%**
الرسوم الجمركية	7 840 607	10 347 949	-2 507 342	**-24,23%**
رسوم التسجيل و التمبر	12 771 415	16 835 942	-4 064 527	**-24,14%**
الموارد الغير الضريبية	**22 369 131**	**23 669 711**	**-1 300 580**	-5,49%
حصيلة تفويت مساهمات الدولة	للتذكرة	3 000 000	-3 000 000	**-100,00%**
حصيلة مؤسسات الإحتكار و الإستغلالات و المساهمات المالية للدولة	14 697 000	12 209 000	+2 488 000	**20,38%**
عائدات أملاك الدولة	199 500	354 500	-155 000	**-43,72%**
موارد مختلفة	6 072 631	6 636 211	-563 580	**-8,49%**
موارد الهبات و الوصايا	1 400 000	1 470 000	-70 000	**-4,76%**
النفقات العادية	**244 807 674**	**250 608 362**	**-5 800 688**	-2,31%
نفقات التسيير	**215 468 660**	**221 585 343**	**-6 116 683**	-2,76%
نفقات الموظفين	135 933 004	138 084 181	-2 151 177	**-1,56%**
نفقات المعدات و النفقات المختلفة	46 170 372	48 291 631	-2 121 259	**-4,39%**
التكاليف المشتركة	24 651 211	24 651 211	0	**0,00%**
النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والارجاعات الضريبية	6 314 073	8 158 320	-1 844 247	**-22,61%**
النفقات الطارئة و المخصصات الإحتياطية	2 400 000	2 400 000	0	**0,00%**
نفقات الفوائد و العملات المتعلقة بالدين العمومي	**29 339 014**	**29 023 019**	**+315 995**	1,09%
الرصيد العادي	**-32 443 940**	**6 434 639**	**-38 878 579**	-604,21%

نفقات الاستثمار	**85 732 676**	**78 210 295**	**+7 522 381**	9,62%
رصيد الميزانية العامة (دون حصيلة الإقتراضات وإستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)	**-118 176 616**	**-71 775 656**	**-46 400 960**	64,65%
موارد الحسابات الخصوصية للخزينة	**110 924 931**	**90 254 260**	**+20 670 671**	22,90%
نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة	**110 690 342**	**90 019 671**	**+20 670 671**	22,96%
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	**234 589**	**234 589**	**0**	0,00%
موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2 100 968**	**2 236 914**	**-135 946**	-6,08%
نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2 100 968**	**2 236 914**	**-135 946**	-6,08%
نفقات الإستغلال	1 864 793	1 939 554	-74 761	**-3,85%**
نفقات الإستثمار	236 175	297 360	-61 185	**-20,58%**
رصيد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**0**	**0**	**0**	0,00%
رصيد ميزانية الدولة (دون حصيلة الإقتراضات وإستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)	**-117 942 027**	**-71 541 067**	**-46 400 960**	64,86%
إستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل	**64 161 323**	**67 512 204**	**-3 350 881**	-4,96%
الداخلي	47 790 700	51 131 500	-3 340 800	**-6,53%**
الخارجي	16 370 623	16 380 704	-10 081	**-0,06%**
موارد الإقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل	**136 200 000**	**97 200 000**	**+39 000 000**	40,12%
الداخلية	76 200 000	66 200 000	+10 000 000	**15,11%**
الخارجية	60 000 000	31 000 000	+29 000 000	**93,55%**
الحاجيات المتبقية لتمويل ميزانية الدولة	**-45 903 350**	**-41 853 271**	**-4 050 079**	9,68%

معطيات رقمية الميزانياتي لقانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

تحليل حسب طبيعة تكاليف الدولة برسم قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

(بالأف الدراهم)

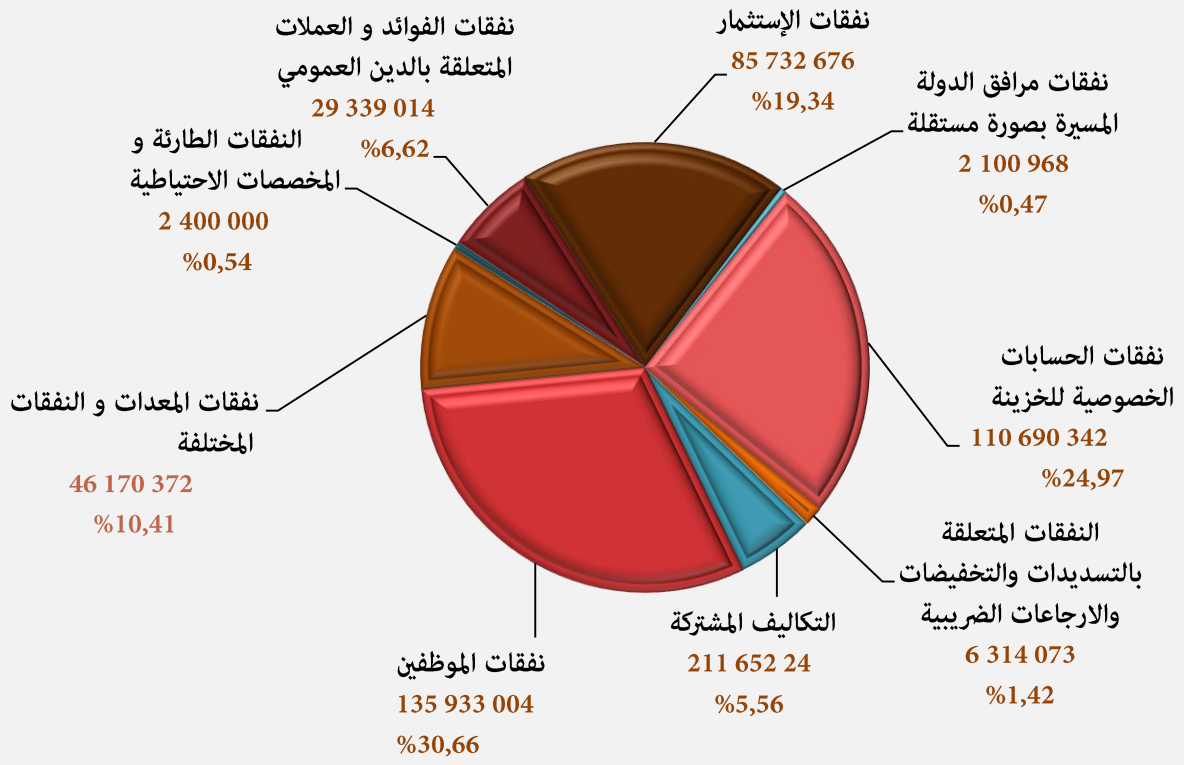

تحليل حسب طبيعة موارد الدولة برسم قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020

(بالأف الدراهم)

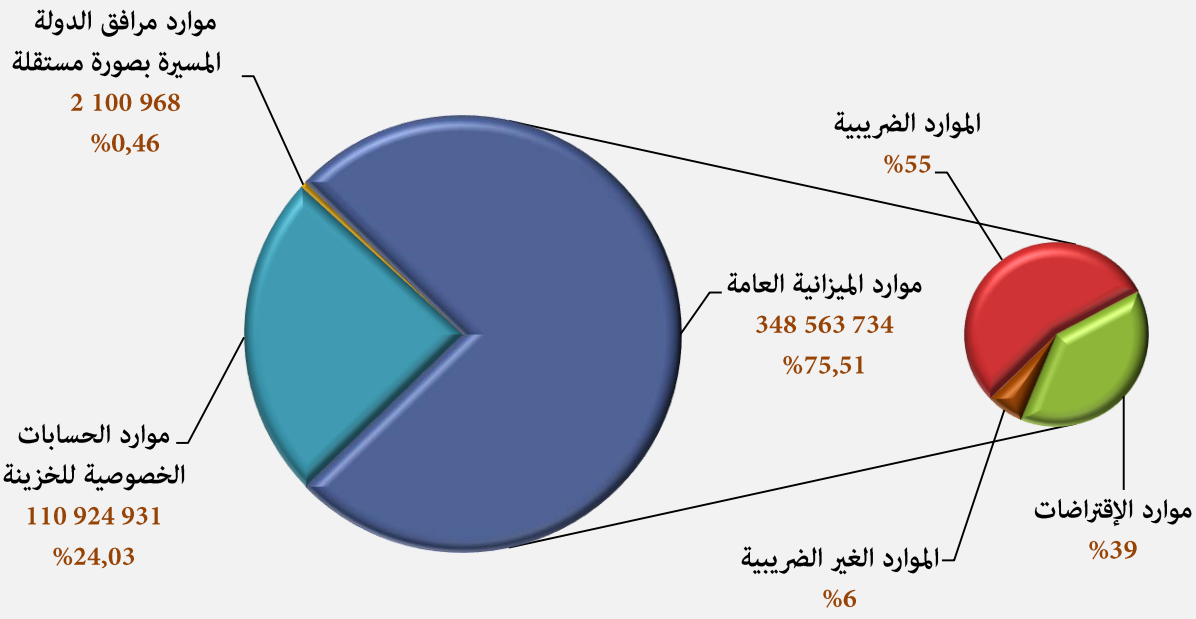

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تفاعل معنا

بزيارتكم لموقع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على العنوان التالي

www.finances.gov.ma

بإمكانك أيضا إرسال ملاحظاتك واستفساراتك واقتراحاتك لتطوير محتوى ميزانية المواطن على العناوين التالية

شارع محمد الخامس، الحي الإداري الرباط-شالة

05.37.67.75.01 à 08

05.37.67.75.26

https://www.facebook.com/financesmaroc

https://twitter.com/financesmaroc